المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

External Variables and Developments in the Course of Political Reforms in Algeria

محوز عمر[1]، معمر خديجة[2]

[1] جامعة وهران 2 محمد بن احمد، omarmahouz@gmail.com

[2] جامعة وهران 2 محمد بن احمد، khadidjamamar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/14 تاريخ القبول: 2019/09/23 تاريخ النشر: 2019/09/28

ملخص:

تبحث هذه الدراسة موضوعها من خلال استقصاء طبيعة الأثر المترتب عن تفاعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية لنسق أي عملية سياسية مفترضة على مستوى أي نظام سياسي، وهي العلاقة التي يتحدد اتجاهها بناء على مجموعة مؤشرات متعلقة مباشرة بمدى استقرار وحدات وأوضاع البيئتين. ولعل ظاهرة الإصلاح السياسي التي ترتبط بها عدة نظريات من قبيل نظرية التنمية السياسية، ونظرية التنمية الاقتصادية أو نظرية الديمقراطية أولا ونظرية التحديث السياسي، تشكل أنموذجا جيدا لاختبار طبيعة واتجاه تلك العلاقة. فعلى الرغم من أن الإصلاح السياسي يمثل مطلبا داخليا وضرورة ملحة لها مبرراتها –خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث منذ انتهاء عهد الفترة الاستعمارية- إلا أنه مثل في الوقت ذاته نتيجة حتمية للضغوط الخارجية الممارسة على الكثير من الأنظمة السياسية القائمة (ولعل الجزائر واحدة منها) حتى تستجيب لمطالب وتطلعات شعوبها وتتكيف مع تحولات ومتغيرات البيئة الدولية.

كلمات مفتاحية: الحراك العربي؛ الإصلاحات السياسية؛ القوانين العضوية؛ التعـــديلات الدستورية.

Abstract:

The present study investigates the nature of the impact of interaction of internal and external environment variables to coordinate any assumed political process at the level of any political system. The direction of this relationship is determined on the basis of a set of indicators related directly to the stability of the units and conditions of both environments. Perhaps the phenomenon of political reform which is linked to several theories such as the theory of political development, the theory of economic development or firstly the theory of democracy and the theory of political modernization, is a good model to test the nature and direction of that relationship.

Although it represents an internal demand and an urgent justified need - especially for the third world countries since the end of the colonial era – political reform is at the same time an inevitable consequence of external pressures on many existing political regimes (perhaps Algeria is one of them) regarding the demands and aspirations of their peoples and to adapt with the changes of the international environment.

Keywords: The Arab Movement; Political reform; Organic Laws; Constitutional amendments.

المؤلف المرسل: محوز عمر، **الإيميل:** omarmahouz@gmail.com

مقدمة:

يساهم الإصلاح السياسي بشكل حيوي في بناء الدولة الحديثة القائمة على البنى المؤسسية الفعالة والأطر القانونية والدستورية الملائمة، في ظل ديناميكيات التغيير والتطور، إذ يعتبر بديلا من البدائل الناجعة التي تهدف إلى إعادة تكييف الدولة مع المستجدات المعاصرة، حيث أنه وفي إطار التفاعلات والتأثيرات بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية الراسخة بفعل ظاهرتي التدويل والعولمة، برز موضوع الإصلاح السياسي كعملية سياسية ذات أبعاد دولية، جاءت في إطار موجة الإصلاحات السياسية التي قادتها الدول الغربية منذ أطوار الحرب الباردة، بهدف نشر القيم الديمقراطية وتكريس ثقافتها على مستوى الدول النامية بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المزرية

والمتأزمة، للخروج بها نحو إرساء أنماط وقواعد حكم حديثة، تضفي شيئا من الشرعية على أنظمتها الحاكمة.

لقد اكتسبت التجربة الديمقراطية في الجزائر الكثير من الخصوصيات منذ إرهاصاتها الأولى مع مرحلة الانفتاح الديمقراطي نهاية العام 1988، والتي تجسدت مع أول دستور كرس التعددية في الجزائر (دستور 23 فبراير 1989) وأنهى إلى حد ما استفراد حزب الثورة بالسلطة والحياة السياسية، ومنذ تلك اللحظة عاشت الجزائر الكثير من التقلبات على مسار تحولها ديمقراطيا، منها ما كان يعبر عن إفرازات البيئة الداخلية، ومنها ما أبان عن تأثر ذلك المسار بمعطيات البيئة الدولية -العالمية أو الإقليمية- التي تنتمي إليها الجزائر إفريقيا وعربيا بالدرجة الأولى. حيث أنه وبعد أزمة سياسية وأمنية معقدة عاشتها لأكثر من عشرية كاملة، عادت الجزائر منذ اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم، إلى استكمال مسار التحول بعد استتباب الأمن وضمان الاستقرار، وذلك من خلال تبني سلسلة من الإصلاحات السياسية عبر محطات أساسية ومدروسة، بدأت مع أول تعديل دستوري[1] في عهد بوتفليقة سنة 2008، انتهت بتعديل ثان منتصف العام 2016، طُرحت معها جدلية التساؤل عن مدى عكسها لتطلعات وتوجهات الجبهة الداخلية، أو تعبيرها في المقابل عن التأثر بمعطيات وتحولات البيئة الدولية التي تميزت بشدة الضغوطات وكثرة الأزمات المتولدة عنها.

تأسيسا على هذا الأخير ومن منطلق أن البيئة الإقليمية للجزائر في إطار ما سمي (بحراك ثورات الربيع العربي) تشهد تحولات سياسية وجيوستراتيجية مفصلية، ارتأينا في إشكالية هذه الدراسة التساؤل عن: مدى ارتباط تطور مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر بإفرازات حراك الشارع العربي ؟.

من هذا الإشكال سنتساءل عن مفهوم ومعنى الإصلاح السياسي، وعما يميز هذا الطابع من التغير مقارنة بالتحول والانتقال على سبيل المثال ؟.

فيما تمثلت معطيات البيئة العامة التي فرضت على النظام السياسي الجزائري تبني إصلاحات سياسية ؟.

ما هي طبيعة ومضمون تلك الإصلاحات ؟، وهل تعبر خصائصها وخصوصياتها عن تأثر بإفرازات البيئة الداخلية، أم أن مسار تطورها ارتبط بتحولات البيئة الخارجية ؟.

للإجابة على هذه الأسئلة وعملا بها ارتأينا إلى تشكيل هذه الدراسة من أربعة محاور رئيسية، نتطرق في الأول منها إلى تعريف الإصلاح السياسي، ثم نتعرض من خلال ثنايا المحور الثاني إلى التصور الإجرائي لعمليات الإصلاح السياسي، لنعرج بعدها إلى الحديث عبر المحور الثالث عن بيئة الإصلاح السياسي في الجزائر، ونختم الدراسة من خلال المحور الرابع الذي نتعرف بموجبه عن مضمون ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم الإصلاح السياسي

مصطلح الإصلاح عموما والإصلاح السياسي على وجه التحديد مثله مثل باقي المفاهيم في حقل العلوم السياسية، يتسم بشدة الاتساع في المعنى، نظرا لتعدد التعاريف المقدمة بخصوصه واختلافها في المضمون لكننا ودون الدخول في جدال الاختلافات والخلافات النظرية الدائرة حول المفهوم، سنرتكز على تلك التعاريف التي تقربنا من تبيان الإطار المعرفي المتصل مباشرة بموضوع الدراسة.

1- الإصلاح لغة:

الإصلاح من الفعل أصلح، بمعنى إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم[2]، فالإصلاح هو التغيير الذي يستهدف استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة. تأسيسا عليه يتبين أن كلمة الإصلاح يكون المقصود منها مادي ومعنوي، إذ أنها تعبر عن التغيير الذي يستوجب الانتقال من حال إلى حال أحسن[3].

2- الإصلاح السياسي اصطلاحا:

ورد تعريف الإصلاح السياسي في الكثير من القواميس المتخصصة ولدى العديد من الأساتذة الباحثين المتخصصين، لعلنا سنورد أهمها في التعاريف التالية:

- عرفه قاموس "أكسفورد" باعتباره يمثل "تغييرا أو تبديلا نحو الأفضل في أشياء يكتنفها النقصان، خاصة ما تعلق منها بالمؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة. أو هو اجتهاد لإزالة بعض التعسف والخطأ". هذا وورد تعريف آخر على صفحات قاموس "ويبستر" للمصطلحات السياسية اعتبر فيه الإصلاح السياسي بأنه يعني "تحسين أداء النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد".[4]

- هذا وعرفت "موسوعة السياسة" مفهوم الإصلاح السياسي بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح –خلافا للثورة- ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام".[5] يتضح من هذا التعريف أن الإصلاح السياسي لا يعبر عن انتقال راديكالي في طبيعة المؤسسات والسياسات السائدة داخل نظام سياسي معين، من منطلق أنه لا يستهدف تغيير البنى القائمة بقدر ما يكون الهدف منه تغيير شكل العمليات والسلوكات المميزة لحركية المجتمع السياسي، بما يؤدي إلى تحسين الأوضاع السائدة. بمعنى أنه يمثل تحولا مرحليا مدروسا ومحسوبا لا يهدد استقرار أسس النظام السياسي القائم، بل يسعى إلى تطوير كفاءاته وفاعليته.

إذا ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الإصلاح السياسي أخذا بالأسس والإجراءات التي يقوم عليها إضافة إلى الأهداف المسطرة منه، بأنه يختلف إن لم يكن معاكسا تماما لظاهرة "الثورة" التي تؤمن بالفورية وإحداث الطفرة، فهو يتسم بالبطء النسبي الذي يعتمد على التراكم المجتمعي البطيء، ويتسم أيضا بالتدرج[6] من أجل استتباب الوضع المرجو والمثالي من وجهة نظر متبنيه (الحاكم)، في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق الرضا والقبول من لدن عموم جمهوره (المحكومين).

3- الإصلاح السياسي إجرائيا:

اتساقا مع الاتجاه السابق نأتي على التعريف الإجرائي الذي قدمه الأستاذ "إسماعيل معراف" لمفهوم الإصلاح السياسي، حيث اعتبره يمثل "جملة الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي، في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم، وتنعكس بالمرة على مصداقية ومشروعية النظام السياسي، الأمر الذي يستوجب تدخلا إصلاحيا يعيد ولاء المواطنين لدولتهم".[7]

إن مفهوم الإصلاح السياسي في عمومه، يشمل تعديل واقع الأنظمة السياسية والانتقال بها من حالة البنى التقليدية إلى حالة من الحداثة مؤسساتيا وعملياتيا، في سبيل مواكبة العصر ومتغيراته من مضامين تدفع باتجاه الحرية وصون الديمقراطية. وهو الأمر الذي يتطلب مستوى معين من المؤسسية المنطوية على وجود معايير قانونية وتنظيمية مميزة، تحكم عمل المؤسسات السياسية بعيدا عن الجمود والشخصانية والتسلط.[8] حيث أن هذا الوضع المطلوب، يشكل معيارا مهما جدا في قدرة النظام على استيعاب المطالب المادية والمعنوية (الرمزية) للمكونات الاجتماعية المختلفة، وفي قدرته على توظيف النتائج التي يحدثها الإصلاح على استقرار الأوضاع السياسية، بما يعبر بشكل من الأشكال عن تطابق قيم النظام السياسي مع قيم أطياف المجتمع المدني وجمهوره.

من كل ذلك سيمثل الإصلاح السياسي من وجهة نظرنا عملية سياسية يكون مصدرها في غالب الأحيان صناع القرار الرسميين من النظام، الذي يأتي في سياق حركية هذا الأخير في تفاعله مع معطيات ومتغيرات بيئته العديدة، والذي يستهدف من خلال إجراءاته المختلفة في الطبيعة والمستوى والخصوصية كذلك، التكيف مع أوضاع ظرفية قد تصل تبعا للفترة الزمنية التي يستغرقها، إلى درجة التحول من وضع تقليدي تسوده سلوكات سلبية (نظام غير ديمقراطي) إلى وضع الحداثة (سيادة الديمقراطية).

المحور الثاني: التصور الإجرائي لعمليات الإصلاح السياسي

إن الاختلاف الذي يميز ظاهرة الإصلاح عن مفهوم الثورة أو الانتقال والتحول، يشير إلى ميزة الوضوح والتحديد المتعلقة بالإجراءات التي ترتكز عليها، ودور الأطراف المرتبطة بها، ضف إلى ذلك وضوح الأهداف المسطرة التي يكون تحقيقها في الغالب مرتبطا بإطار زماني محدد ومتفق عليه بين تلك الأطراف، مع الاتفاق إلى حد ما حول الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة، تبعا لطبيعة الظروف السائدة اقتصاديا وسياسيا بالدرجة الأولى، وبدرجة ليست أقل منها، تماشيا مع توجهات وتطلعات النخبة السياسية ومتطلبات وحاجيات جمهور المواطنين في مقابلها.

من كل ما سبق ستكون عمليات الإصلاح السياسي إجرائيا شاملة لثلاثة أطر رئيسية، يتعلق الأول منها بالإصلاح الدستوري، والثاني بالإصلاح المؤسساتي، أما الثالث والأخير فيرتبط بإصلاح السياسات التي تمثل انعكاسا مباشرا لنتائج الإصلاح الدستوري والمؤسساتي، وهو ما سنفصل فيه على النحو التالي:

1- الإصلاح الدستوري/القانوني:

يعتبر البحث عن القاعدة الدستورية الأنسب لأي نظام سياسي، هدفا جوهريا لهذا الأخير ومطلبا يجدد نفسه تبعا لتغير أوضاع وظروف الدولة. وإذ يعتبر الدستور أسمى وثيقة قانونية يتم بموجبها تحديد البناء القانوني والحقوقي للدولة الحديثة والمعاصرة، فإنه سيمثل اللبنة الأساسية والقاعدة المتينة لأي إصلاحات حقيقية وهادفة[9]، ومن تم فإن تجاهل أي محاولة إصلاحية مهما كانت درجة اتساعها وعمقها، لتعديل الأطر الدستورية المنظمة لها، سيشكل تعطيلا للأهداف المسطرة، والتواءً على عملية الإصلاح في حد ذاتها.

تلعب الإصلاحات الدستورية إذا دورا فعالا في تنشيط وعقلنة العمل السياسي والمدني، وفي تكييف النص القانوني مع تطورات الواقع، ومع الأهداف العامة لخدمة المواطن وتوفير احتياجاته المستمرة والمتطورة، في جل المجالات التي وُجدت مؤسسات الدولة من أجلها، ويأخذ الإصلاح هذا الاتجاه في الممارسة الديمقراطية الغربية، بينما الإصلاح الدستوري في دول المغرب الكبير مثلا، يعتبر بمثابة منحة عسيرة الولادة تستخدم من

طرف الأنظمة السياسية لإحداث انفراج مؤقت، لتحقيق توازن سياسي في ظل واقع اجتماعي واقتصادي هش.[10]

ومن الجدير بالذكر أيضا أن عصب الحياة السياسية التنظيمي لا يقتصر على دستور الدولة فقط، بل يشمل أيضا القوانين العضوية المنظمة لمختلف مؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، والمتعلقة كذلك بتنظيم العمليات السياسية المختلفة، والتي نذكر في مقدمتها قانون الانتخابات بما يمثله من أهمية بالغة في تحديد قواعد الحراك السياسي، بل وحتى في تحديد هوية وشكل النظام السياسي.

تأسيسا على كل ما سبق فإنه لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي دون القيام بإصلاحات دستورية، كما لا يمكن أن نتحدث عن الإصلاحات الدستورية في ظل غياب الآليات التي تفرضها.[11]

2- إصلاح المؤسسات:

يقصد بإصلاح المؤسسات، الإصلاح الهيكلي الخاص بالنسق السياسي للدولة، والذي يشمل مؤسساتها الرسمية المشكلة أساسا من الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية كذلك، إضافة إلى المؤسسات غير الرسمية (المدنية) المشكلة من الأحزاب والجمعيات والإعلام...[12] والذي يهدف إلى الرفع من كفاءة هذه المؤسسات وزيادة قدرتها على التكيف مع متغيرات الحراك السياسي، من خلال استقصاء مدى فاعليتها في مد جسور التواصل بين المواطن وصانع القرار.

واستكمالا لما سبق –الإصلاح الدستوري/القانوني- تعد عمليات الإصلاح السياسي واحدة من أطر البحث في التغيير المؤسسي، من منطلق أنها تتعامل (بغض النظر عن طبيعتها ودرجتها) مع جوانب أساسية من النظام السياسي[13]، تستهدف التأثير في الفعل والأداء السياسي لمختلف المؤسسات، من خلال مقاربة بنيتها التنظيمية والقانونية.

3- إصلاح السياسات:

من منطلق أن الإصلاح السياسي يعبر عن الآليات الفعالة المعتمدة من أجل ضبط تفاعلات النظام السياسي المتباينة بين مؤسساته الفاعلة، من خلال إدارة شؤون الدولة والتفاعل مع المطالب المجتمعية، فإن إصلاح السياسات سيشكل من جهة نتيجة حتمية للإصلاح الدستوري وإصلاح المؤسسات، ومن جهة ثانية سيمثل الآلية التطبيقية والإطار الذي من خلاله يقارب صانع القرار أهداف الإصلاح المسطرة ويختبر نتائجه من أجل تقييمه وتقويمه.

ويشمل إصلاح السياسات تعديل الأداء الوظيفي لمختلف قطاعات العمل الحكومي، من خلال تغيير برامجها ومخططاتها التنفيذية، المرتبطة بفترة زمنية محددة والمقترنة في ذات الوقت بتحقيق نتائج إيجابية مسطرة، تسمح بإصدار أحكام تقييمية على مختلف القطاعات الحكومية.

المحور الثالث: بيئة الإصلاح السياسي في الجزائر

انطلاقا من كون أي ظاهرة سياسية لا تتولد أو تتحرك وتتطور في فراغ، بل في إطار نسق من الفواعل والعمليات المشكل من متغيرات بيئتين، إحداهما داخلية والأخرى خارجية. سنركز تماشيا مع سياق الدراسة، على متغيرات البيئة الخارجية التي يتولد عنها نمطين من التأثيرات، الأولى متعلقة بالمخاطر والمعوقات بينما تشمل الثانية الفرص والحوافز. من هذا المنطلق وككل نظام سياسي سنبحث في مدى قدرة صانع القرار الجزائري وكفاءته في الاستفادة من الفرص وتجنب التأثيرات السلبية لمخاطر التحولات الجارية إقليميا، والتي بدا ظاهرها دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، غير أنها أدت عمليا –على الأقل لحد الساعة- إلى زرع فوضى سياسية وأمنية على نطاق واسع من الوطن العربي.

1- على المستوى الداخلي:

ضمن هذه البيئة تظهر العديد من الاتجاهات المفسرة لأسباب وظروف مبادرة النظم السياسية –غير الديمقراطية بالدرجة الأولى- إلى تبني نهج الإصلاحات السياسية، حيث حُصرت المتغيرات المتحكمة في عمليات الإصلاح ضمن صنفين واتجاهين رئيسيين هما:

الأول: يرجع أسباب مبادرة النظم غير الديمقراطية لتبني الإصلاح السياسي إلى حدوث انقسامات داخل الأنظمة الحاكمة وفشلها في مواجهة المشكلات المجتمعية، بما يجعلها تدرك أهمية الإصلاح السياسي بالنسبة إلى بقائها واستمرارها في السيطرة على الحكم... ويعتمد التحول الديمقراطي في النظم السلطوية ذات المستوى المؤسسي الملموس، على فرص يخلقها أو يتيحها عدد قليل من القادة السياسيين المستنيرين، سواء من الحكم أو المعارضة، حيث يتوصل هؤلاء إلى اتفاق حول طبيعة الإصلاح وكيف يكون ناجعا.[14]

ضمن هذا التصور يرجع العديد من المتتبعين للوضع الجزائري، الضغوطات الداخلية التي فرضت بشكل معين تبني إصلاحات نمطية، إلى تلك العلاقات السلطوية السائدة داخل مراكز صناعة القرار الرئيسية المرتبطة بصراع النخب –خاصة بين مؤسستي الرئاسة والعسكر- والحساسيات السياسية الموجودة على مستوى دهاليز السلطة من جهة، وخارجها من جهة ثانية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في تطور وتنظيم المجتمع المدني.

الثاني: يرجع مبادرة النظم غير الديمقراطية بالإصلاح السياسي إلى التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية داخل هذه النظم، التي تكون قد اضطرت إلى ذلك بعد أن شعرت فعلا بتنامي قوة المعارضة السياسية والمجتمعية المُطالبة بالتغيير، وبالتالي تكون هذه النخب قد وصلت إلى قناعة مفادها إما أن تبادر إلى الإصلاح أو أن تضطر إلى ذلك مكرهة مع ما يتضمنه هذا الخيار من تهديد لاستقرار النظام وتماسكه.[15]

ووفقا لهذا الاتجاه يكون النظام الجزائري قد بادر إلى الإصلاح السياسي بعد أن أدرك أن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي، ويمكن أن يؤدي إلى نمو الشللية والزمر داخل النظام مع ما يحمله ذلك من إمكانية حدوث انقلاب، إلى جانب اغتراب الجماهير واحتمالات حدوث اضطراب واسع.[16]

ضمن هذين الاتجاهين أفرزت بيئة نظام الحكم في الجزائر معطيات ومؤشرات داخلية عديدة متفاعلة فيما بينها في ظل ظروف استثنائية، دفعته إلى تبني إصلاحات سياسية استهدفت في المقام الأول خلق جو من الثقة لدى دوائر الحكم وشبكة مصالحها الواسعة من جهة، وفي المقابل المحافظة على استقرار الجبهة الاجتماعية والترويج لفكرة استعداد السلطة لتكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون والمساواة.

2- على المستوى الخارجي:

حفزت مجموعة من العوامل على ظهور الإصلاحات الراهنة في الجزائر، تتضمن التطورات الحاصلة في الوطن العربي نفسه، والضغط الدولي غير المسبوق من أجل التغيير الذي أثير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وعلى الرغم من اعتبار العوامل الداخلية تمثل المتغير العالي الدلالة فيما تعلق بقضايا الإصلاح المثارة في مناسبات عديدة، إلا أنه –كما سبق الذكر- يجدر بنا النظر بتمعن إلى تأثيرات الضغوط الخارجية لأنها حسب رأينا هي الأكثر وضوحا وتجددا.[17]

ولعل البداية المنظمة لطرح فكرة الإصلاح السياسي ضمن هذه البيئة، جاءت مع "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي ظهر منذ إعلانه العام 2004، باعتباره يقترح قيما عالمية تضمن الكرامة الإنسانية والحرية الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان وضمان إتاحة الفرص الاقتصادية على قدم المساواة، إلى غاية اندلاع موجة من الاحتجاجات الشعبية في الكثير من الدول العربية، تحت مسمى "الربيع العربي" التي كانت بدايتها من تونس ومصر مطلع العام 2011، والتي أنتجت موجات من التحولات السياسية المتمايزة في الطبيعة والشدة، على مستوى غالبية الأنظمة العربية بما فيها الملكية.

وكأبرز فواعل البيئة الدولية الأكثر تأثيرا وتوجيها لقضايا الإصلاح السياسي على مستوى الدول العربية، ظهرت الولايات المتحدة بأطروحة مختلفة المضمون بعد أحداث 09/11، حيث اعتبرت أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في مثل تلك الدول، كانت مسئولة بشكل كبير عن إنتاج الإرهاب، إذ أن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفق التصور الأمريكي، قد شكل أحد أهم أسباب تزايد الإرهاب حول العالم، ولمواجهة هذا الوضع سعت الولايات المتحدة إلى نشر وفرض رؤيتها ونموذجها الديمقراطي عبر العالم، بما لا يدع مجالا لتهديد أمنها ومصالحها القومية. وتأسيسا عليه تولدت قناعة أمريكية بضرورة تغيير أوضاع الدول العربية بمختلف السبل، ومنه أصبحت دمقرطة تلك الأنظمة أحد الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد اتضحت هذه السياسة بمحاولة جعل العراق نموذجا للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط عموما.[18]

وككل نظام سياسي وجد صانع القرار الجزائري نفسه مجبرا على ضرورة التفاعل بمنطقه الخاص مع تأثيرات تلك الموجة، التي صاحبت اتساع التواجد والنفوذ الأمريكي في المنطقة، فراح يروج لفكرة تماشي سياساته وإصلاحاته مع اتجاه تلك الموجة.

في ذات السياق ومع تتالي التحولات السياسية والإستراتيجية بطريقة فريدة وغير مسبوقة في المنطقة دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة حديثا في إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ مطلع العام 2011، بداية بتونس، مرورا بمصر واليمن، ووصولا إلى ليبيا وسوريا حتى المغرب، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية[19]، كانت سابقا تنتمي لخانة الدول الحليفة ولصيقة الصلة في سياساتها بتوجهات الأطروحة الأمريكية في المنطقة، دفعت النظام السياسي الجزائري إلى المبادرة بعمليات إصلاح سياسي عبر مراحل متدرجة، راعى مضمونها حسابات أطراف السلطة وصراع النخب، بينما تزامن –وليس بالمصادفة- الإعلان عنها وكشف فحواها، تطورات المشهد الإقليمي وشدة الضغوطات المتولدة عنه، حيث أراد من خلالها التأكيد على مصداقيته وأسبقيته في دفع عملية الانتقال الديمقراطي.

ومن الجدير بالذكر ضمن هذا الإطار المتعلق بتأثير مجريات تحولات البيئة الخارجية –الإقليمية بالدرجة الأولى- على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، أنه قد طُرحت الكثير من المقاربات المستندة إليها عمليات التحول السياسي على اختلاف التجارب الخاصة بكل نموذج، ولعل من بينها ما يستند إلى تبني نماذج جاهزة تنتقل بموجبها تلك المجتمعات من موقع التقليد إلى موقع الحداثة، وهذا ما عارضته الجزائر رسميا في أكثر من مناسبة (مع مسايرته في الجوهر) بالارتكاز على حجة رفض الضغوطات الخارجية والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول.

المحور الرابع: مضمون ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

بالعودة إلى محتوى وتفاصيل الإصلاحات السياسية في الجزائر، فإنها وإن تأثرت بمتغيرات ومجريات البيئة الإقليمية المحيطة بشكل من الأشكال وفي مرحلة من المراحل، والتي لم تكن وحدها كافية لإثارة النقاش حول مسألة الإصلاح وقبول فكرة التغيير، إلا أنها تعود –في بداياتها على الأقل- إلى عوامل داخلية طرحتها عند ظهور بوادر أزمة داخلية، أطرافها رئيس الدولة كمركز قرار سياسي قوي[20] في مواجهة مراكز القرار المدنية الأخرى والعسكرية كذلك، انتهت –مؤقتا- بـــ "إقرار تعديل دستوري شهر نوفمبر 2008"، حيث مثل هذا التعديل المحطة الأولى في مسار الإصلاحات التي امتدت إلى غاية التعديل الدستوري الثاني منتصف العام 2016.

1- التعديل الدستوري سنة 2008:

مثلت التعديلات الدستورية التي بادر بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة العام 2008، حدثا سياسيا بالغ الأهمية وشديد لفت انتباه فواعل المجتمع السياسي محليا ومتتبعي الوضع الجزائري دوليا، وذلك بالنظر إلى أهمية البرنامج الإصلاحي المترقب بأهدافه التي كان يُنتظر منها تحقيق التغيير المنشود في البلاد، استجابة لتطلعات الشعب الجزائري وتكيفا في ذات الوقت مع ظروف وإفرازات الأوضاع الدولية -الإقليمية بوجه خاص- التي

جاءت في سياقها تلك التعديلات، هذه الأخيرة التي شملت في جوهرها 14 مادة، يمكننا إدراج أهمها في محورين رئيسيين هما:

أ- تعديلات على السلطة التنفيذية:

وذلك من خلال إعادة تنظيم مؤسسات السلطة التنفيذية وعلاقاتها البينية عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بمنصب الوزير الأول في حكومة رئيس الدولة[21]، وقد مثل هذا التغيير أبرز مظاهر التعديل الذي هدف إلى القضاء على ازدواجية السلطة التنفيذية وتوحيدها، والنص صراحة أن الوزير الأول يعين أساسا حتى يطبق برنامج رئيس الدولة.

لعل هذه المسألة مثلت الهدف الرئيسي الذي أجري من أجله التعديل الدستوري، والمتمثل في فتح العهدات الرئاسية التي كانت محددة في دستور 1996 بعهدة رئاسية قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. وباعتبار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد استنفد هذه الرخصة بعد التجديد له سنة 2004، جاء هذا التعديل ليفتح له المجال أمام الترشح لعهدة رئاسية ثالثة في انتخابات 2009.

ب- تعديلات ترقية الحقوق السياسية للمرأة:

حيث جاء في نص المادة الأولى تطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، حيث يحدد القانون العضوي للانتخابات كيفيات تطبيق هذه المادة.[22] وقد كان الهدف الرئيس من تحميل تعديل 2008 لهذه المسألة وتخصيصها بترويج كبير من قبل أبواق السلطة، مرتبطا بتحفيز النساء على المشاركة السياسية لرفع نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2009، والتي عارضتها تشكيلات سياسية عديدة ودعت إلى مقاطعتها.

ولأن التعديل جاء فقط من أجل حسم حالة الجدل والاحتقان السياسي بين الدوائر الثلاثة –سابقة الذكر- توقف مسار الإصلاحات عند هذا الحد، إلى أن جاء حراك الشارع العربي بكل إفرازاته التي مثلت بشكل أو بآخر دافعا لاستئناف مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر.

2- تعديل القوانين العضوية سنة 2012:

كشفت الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر –تزامنا مع حراك الشارع العربي- خلال شهر يناير 2011، عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تحيل على الركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين السياسية والإعلامية.[23]

في ظل هذه الظروف وتحت تأثير المتغير الإقليمي عدَّل النظام السياسي الجزائري من إستراتيجيته التقليدية في التعامل مع حراك شارعه السياسي[24]، ليتخذ خطوات تدريجية نحو عملية إصلاحية قادها بنفسه، حيث أُلغيت بدايةً حالة الطوارئ -المعلنة منذ العام 1992 بعد توقيف المسار الانتخابي- شهر فبراير 2011، مثلما تم تخفيض بعض القيود التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام الرسمية. وفي خطابه –المتلفز- الموجه للأمة تاريخ 15 أفريل 2011، وعد الرئيس بوتفليقة بإجراء تعديلات على دستوره (دستور 2008) من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي وإجراء الانتخابات وتنظيم الإعلام وتكوين الجمعيات.[25]

أُطلقت بهذا الخصوص (مقترحات الإصلاح) مشاورات سياسية جمعت فعاليات المجتمع المدني بهيئة رسمية شكلها رئيس الجمهورية وترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، عقدت سلسلة لقاءات خلال الفترة الممتدة بين 21 ماي إلى 21 جوان 2011، نوقشت خلالها مسألتي مراجعة الدستور ومراجعة مجموع القوانين العضوية

المنظمة لفعاليات المجتمع المدني ونشاطها السياسي، لترفع اللجنة تأسيسا عليها تقريرا لرئيس الجمهورية وضع بناء عليه رزنامة لمباشرة الإصلاحات.[26]

عرض الرئيس بوتفليقة مشاريع القوانين المعدلة للقوانين العضوية على مكتب البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، حيث شهدت جلسات البرلمان في دورته الخريفية بتاريخ 04 سبتمبر 2011، والتي خصصت لمناقشة مشاريع قوانين الإصلاحات، -شهدت- سجالا حادا بين مؤيدي ومعارضي إصلاحات الرئيس.[27] حيث شملت مشاريع القوانين المعروضة على غرفتي البرلمان مشروع القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، ومشروع القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، وكذا القانون العضوي رقم 12-03 الخاص بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخب، والقانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام، إضافة إلى القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بقانون الجمعيات.

ترتب عن هذه الإصلاحات التي أقرها رئيس الدولة بعد أن صادق عليها البرلمان الجزائري بتاريخ 12 يناير 2012، مجموعة من النتائج التي ترقبت فعاليات المجتمع المدني تأثيرها الإيجابي على النشاط السياسي عموما. ولعل أهمها ما تعلق باستحداث "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات" المشكلة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية. كما فَعَّل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات إضافة إلى ذلك، آليات الرقابة لضمان شفافية الانتخابات. أما عن تعديل قانون الأحزاب السياسية فلعل من أبرز إيجابيات التعديل الذي مسه، أنه أعطى مرونة أكبر في الإجراءات الخاصة باعتماد الأحزاب السياسية الجديدة، حيث بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها الحكومة لعقد مؤتمراتها التأسيسية خلال الشهرين الأوليين من عام 2012 نحو 18 حزبا[28]، ليبلغ العدد الإجمالي للأحزاب المشاركة في تشريعيات 2012 نحو 57 حزبا، ولعل ذلك مثل رقما قياسيا لعدد الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، لم يسبق تسجيله في تاريخ التعددية السياسية في الجزائر.

3- التعديل الدستوري سنة 2016:

بعد الانتهاء من المشاورات السياسية التي نشطتها هيئة عبد القادر بن صالح، وبعد الانتهاء من الشق الأول لمخرجاتها المتعلق بتعديل القوانين العضوية، جاء الدور على الشق المتعلق بالتعديلات الدستورية الأوسع من سابقتها، والتي وعد الرئيس بوتفليقة بإجرائها في خطابه للأمة العام 2011، والتي تأخرت برمجتها تبعا لأجندة الرئيس وتكيفا مع تحولات بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية على حد سواء.

لم يمنع هذا التأخير الرئيس من تشكيل لجنة خبراء في أفريل 2013، تميزت أشغالها بسرية مفرطة لاقتراح تعديلات دستورية. وفي ظل تصاعد موجة وحدة التحولات السياسية عربيا (الحرب الدائرة في سوريا والفوضى العارمة في ليبيا المجاورة) أُطلقت مُشاورات سياسية جديدة، ولكن برئاسة أحمد أويحيى هذه المرة، والتي جمعته بـــ 150 حزبا سياسيا وجمعية وشخصية وطنية، كان من بينها قيادات قريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة).[29] شرع فيها شهر جوان 2014، أي بعد شهرين من إعادة انتخاب بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة وتزامنا مع تزايد حدة الجدل في صفوف المجتمع السياسي (المعارضة) بشأن مدى قدرة الرئيس في ظل أوضاعه الصحية على الاضطلاع بمهامه الدستورية.

انطلقت المشاورات في نسختها الثانية بعد أن نشرت رئاسة الجمهورية الوثيقة المتضمنة للتعديلات المقترحة على الدستور، والتي جاءت متدرجة في أربعة محاور رئيسية هي:[30]

- ديباجة الدستور.
- المبادئ العامة التي تحكم المجتمع.
- تنظيم السلطات.
- الرقابة الدستورية.

وقد جاء فيما يخص التعديل المقترح على الديباجة ما له علاقة مباشرة بالعهدة الرئاسية، حيث هدف التعديل إلى دسترة التداول الديمقراطي على الحكم من خلال العودة إلى تحديد العهدات الرئاسية. أما في مجال الحريات فقد جاء التعديل مقرا بالعمل على تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة، وإقرار حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الصحافة وحرية التظاهر والتجمع بطريقة سلمية.[31]

أما بالنسبة للسلطات الجديدة الممنوحة للوزير الأول، فقد أصبح من حقه أن يقوم بإخطار المجلس الدستوري، زيادة على تلك المادة المعدلة التي يتنازل له بموجبها رئيس الجمهورية عن بعض الصلاحيات التنظيمية. لتمنح كذلك صلاحية حق المبادرة والتعديل في بعض المواضيع حصريا لمجلس الأمة، الذي دأبت قوى سياسية كثيرة على المطالبة بحله. كما مُنِحت الأقلية البرلمانية أيضا حق إخطار المجلس الدستوري حول مدى مطابقة نصوصٍ قانونية للدستور، وكذلك مُنحت حق اقتراح جدول أعمال يعرض على المجلس الشعبي الوطني للنقاش. فهذه التعديلات التي تمنح المعارضة السياسية مركزا دستوريا – قويا إلى حد ما مقارنة بما كان سائدا-، كفيلة بإعطاء دفع للحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية التعددية في بلادنا، مثلما جاء في نص التعديل.[32]

هذا وفيما تعلق بسلطات البرلمان، ذكرت الوثيقة هذا المسعى الذي تمت ترجمته في التعديل، وهو دعم صلاحية المجلس الشعبي الوطني بتخصيص جلسة في كل دورة تشريعية لرقابة عمل الحكومة بحضور الوزير الأول وجوبا، ومنح غرفتي البرلمان إمكانية إنشاء لجان إعلامية مؤقتة عبر كامل التراب الوطني، سعيا لتسهيل عمل البرلمانيين ميدانيا، وبعث ديناميكية لتحقيق مزيد من التعبئة حول تنفيذ مخطط عمل الحكومة.[33]

إضافة إلى كل ذلك جاء التعديل مركزا على استقلالية السلطة القضائية، مثلما استحدث هذا التعديل الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات لما لها من أهمية في ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

صادق البرلمان المجتمع بغرفتيه بتاريخ 7 فبراير 2017 على التعديلات التي أقرها رئيس الجمهورية بناء على نتائج المشاورات السياسية الأولى والثانية، ليدخل المجتمع السياسي في الجزائر مرحلة ترقب لما سيترتب عنها من تأثيرات على طريق تعزيز مقتضيات الديمقراطية، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي من الممكن أن ترهن مستقبل تلك الإصلاحات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مأزق الفصل بين السلطات (الذي لم يفصل فيه التعديل الأخير بشكل نهائي وواضح).
- ضعف دور وتأثير الأحزاب السياسية ومختلف فعاليات المجتمع المدني.
- تراجع مستوى الوعي والثقافة السياسية ومن تم تدني مستويات المشاركة السياسية بمختلف صورها (أبسط أشكالها المناسبات الانتخابية).
- استفحال ظاهرة الفساد بمختلف أبعاده (خاصة الإداري والاقتصادي).

وهي الظروف التي من الممكن حسب اعتقادنا أن تعصف بالقيمة الإيجابية لتلك الترسانة القانونية المكتسبة، التي من الممكن في ظل بيئة داخلية مغايرة، أن تشكل قفزة نوعية على طريق تحقيق تحول سياسي سلس وانتقال ديمقراطي ناجح وناجع.

خاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن النظام السياسي الجزائري قد أراد من خلال تبني تلك الإصلاحات توجيه رسالتين:[34]

الأولى: إلى الخارج، ومؤداها أن الجزائر لن تحيد عن نهج الإصلاح السياسي. وقد باركت العواصم الغربية هذه الخطوة على اعتبار أنها تؤيد الحفاظ على الوضع القائم بما يضمن لها مصالحها في هذا البلد.

الثانية: موجهة للرأي العام الجزائري، ومفادها أن الدولة لن تدخر جهدا في إصلاح النظام وإرساء دولة القانون ومحاربة الفساد.

في الأخير وكإجابة مباشرة عن إشكالية الدراسة، يمكن القول ومن خلال تتبع مسار ومضمون الإصلاحات السياسية في الجزائر، أن حراك الشارع العربي لم يمثل متغيرا سببيا أنتج تأثيره المباشر، ضغطا على صانع القرار في الجزائر لتبني إصلاحات سياسية حقيقية، بل مثل إلى حد ما دافعا ضمن مسار تلك الإصلاحات، غَيَّر من حركيتها وبرامج إعلانها، من منطلق أن معطيات البيئة الداخلية من خلال علاقات زمر السلطة، قد لعبت الدور الكبير في تحديد مضمون واتجاه تلك الإصلاحات.

الهوامش:

[1]- من الجدير بالذكر أنه قد سبق هذا التعديل، تعديل جزئي سنة 2001 جاء على أعقاب أحداث منطقة القبائل والتي تم بموجبها دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

[2]- محمد السعدي وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص. 64.

[3]- سفيان فوكة، **الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر 3، 2007، ص. 66.

[4]- صونية العيدي، **واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في على الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص. 37-38.

[5]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج. 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص. 206.

[6]- صونية العبدي، **مرجع سابق**، ص. 39.

[7]- إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2009، ص. 594.

[8]- هالة مصطفى، **التحديث والإصلاح: رؤية للتطور السياسي في مصر**، القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، 2011، ص. 55.

[9]- خلدون حسن النقيب، **"محنة الدستور العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية"**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 16، العدد 184، 1994/07، ص. 63.

[10]- مناصر ماركسي، **"حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير: قراءة في تجربة مجهضة"**، مجلة كنعان الالكترونية، السنة 5، العدد 703، 2005/10/9، ص. 07.

[11]- **نفس المرجع**، ص. 09.

[12]- صونية العبدي، **مرجع سابق**، ص. 79.

[13]- طارق عاشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد 2011: تحليل للحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، شتاء 2013، ص. 28.

[14]- أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد، محرران، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات المصرية، 1999، ص. 263.

[15]- فتحي بولعراس، **"الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغيير"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012، ص. 16.

[16]- **نفس المرجع**.

[17]- طارق عاشور، **مرجع سابق**، ص. 34.

[18]- أشرف محمد عبد الله ياسين، **"السياسة الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010، ص. 68.

[19]- عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوهان**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 1.

[20]- سبق كثيرا وأن أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابات معينة إلى صراع النخب هذا، الذي يتميز به النظام السياسي الجزائري كقوله مثلا "بأنه لا يقبل أن يكون ثلاث أرباع رئيس"، أو قوله الآخر المتصل بمضمون قانون المصالحة الوطنية عندما قال عنه "هذا ما سمحت به التوازنات الوطنية".

[21]- عمار عباس، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة: النظام السياسي الجزائري نموذجا**، الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص. 127.

[22]- ديدان مولود، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: حسب تعديل نوفمبر 2008**، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2008، ص. 15.

[23]- طارق عاشور، **مرجع سابق**، ص. 36.

[24]- الملاحظ على سلوكات صانع القرار الجزائري في تعامله مع الحركة الاحتجاجية التي طالت 20 ولاية بما فيها الجزائر العاصمة وولاية وهران –ثاني أكبر المدن الجزائرية- أن قوات الأمن قللت من استخدامها للعنف وأدوات الإكراه المادي اتجاه المدنيين المحتجين، مقارنة مثلا بما وقع في أحداث أكتوبر

1988، أو أحداث الربيع الأسود العام 2011، لتفاصيل أكثر أنظر: عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني/يناير 2011**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2011.

[25]- Alexis Arieff, «Algeria: Current Issues», Congressional Research Service (18 january 2012), pp 8-10.

[26]- عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011، ص. 7.

[27]- Nissa Hammadi, les députés à l'épreuve des réformes politiques, Liberté, 4/9/2011.

[28]- عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص ص. 02-04.

[29]- عبد الناصر جابي، **التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 أوت 2014، ص. 3.

[30]- **نفس المرجع**، ص. 4.

[31]- **نفس المرجع** ، ص. 5.

[32]- **نفس المرجع**.

[33]- **نفس المرجع**.

[34]- فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص. 22.